Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (6) June (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

تأثير العوامل اللغوية والاجتماعية على تطور النحو العربي

م.م. حنين علي حسين
جامعة الكرخ للعلوم / قسم الشؤون الإدارية والمالية
م.م. صابرين علي حسين
جامعة بغداد / كلية الهندسة / قسم الهندسة البيئية

The impact of Linguistic and Social Factors on the Development of Arabic Grammar

Haneen.ali@kus.edu.iq
Sabreen.hussain@coeng.uobaghdad.edu.iq

الخلاصة

يتأثر تطور النحو العربي بعدة عوامل لغوية واجتماعية العوامل اللغوية تشمل تطور اللغة ذاتها، وتأثير اللغات الأخرى، والاجتهادات النحوية المختلفة، أما العوامل الاجتماعية فتتضمن التغيرات الاجتماعية والثقافية، وظهور أشكال جديدة من التواصل، والحاجة إلى التعبير عن مفاهيم جديدة.حيث ان قضية النحو ومناهج تعليمه من القضايا التي اتسمت بالأهمية البالغة عند علماء هذه اللغة؛ إذ يعد صلب العربية ومحور ميناها وعماد معناها وقاعدة وظائفها، فإذا تأملنا في عملية تأثير العوامل اللغوية والاجتماعية نجد أنها تعاني من مشاكل مختلفة في التأثير على قواعد النحو، كذلك نرى أن كثيرا من الطلبة يشعرون بالحيرة بشأن تعلمها ويشكون من صعوبة فهمها هذه مشكلة شائعة بين الطلاب، فعلى الباحثين أن يتجهوا إليها، وهي صعوبة تعلم قواعد النحو التي يظهر أثرها سلباً على تحديد دور الكلمات في الجمل لدى هؤلاء المتعلمين **تمثل المشكلة الرئيسية للبحث ما يلي:**ما تأثير العوامل اللغوية والاجتماعية على النحو؟ما المشكلات التي تؤدي إلى صعوبة تعلم قواعد اللغة العربية ؟ما الحلول المناسبة لهذه الصعوبات؟

Abstract

The development of Arabic grammar is influenced by several linguistic and social factors. Linguistic factors include the development of the language itself, the influence of other languages, and various grammatical interpretations. Social factors include social and cultural changes, the emergence of new forms of communication, and the need to express new concepts.The issue of grammar and its teaching methods are of paramount importance to linguists. Grammar is the core of Arabic, the foundation of its language, the basis of its meaning, and the basis of its functions. If we consider the influence of linguistic and social factors, we find that they suffer from various problems in influencing the rules of grammar. We also see that many students feel confused about learning it and complain about the difficulty of understanding it. This is a common problem among students, and researchers should address it. It is the difficulty of learning grammar rules, which negatively impacts the ability of these learners to determine the role of words in sentences.

The main problem of this research is as follows:

- What is the influence of linguistic and social factors on grammar?
- What problems lead to difficulty learning Arabic grammar?
- What are the appropriate solutions to these difficulties?

المبحث الأول مفهوم النحو العربي والتطور التاريخي

علم النحو يهتم بدراسة وصفية لقواعد اللغة فعلى النحوي أيضا أن يصف الموضوعات النحوية فحسب، ويسجل نتائج دراساته بشكل قواعد توافق طبيعة اللغة واستعمال أهل اللغة، ولا يقوم بتجويز القواعد ولا يركز على الأمثلة والشواهد الشاذة التي تخالف القواعد النحوية حيث يجب أن تخضع

قواعد النحو للغة، وليست اللغة خاضعة لقواعد النحو اللغة تتحول كغيرها من الظواهر الاجتماعية؛ لذلك يجب أن يكون النحو متطورا، لأن اللغة تتطور دوماًوتجدر الإشارة إلى أنه لا تفسد اللغات عندما تتغير، لكنها تتحول من مرحلتها السابقة المرحلة التالية من اللغة ليست أكثر ولا أقل قيمة من المرحلة السابقة.

المطلب الاول : تعريف النحو

اشتق مصطلح النحو من مفردة يونانية معناها النظم والترتيب (ابن الانباري، ١٩٥٧: ١٨) والمراد منه مناهج تربط الأصوات بالمعاني بطريقة خاصة فوظيفة النحو إذن تأليف وتركيب والنحو بيان علمي لقواعد يتبعها كل قوم في صياغة المفردات وتركيب العبارات للتعبير عن معان مركبة وشأن النحويين استنباط هذه القواعد وتبيين علاقة بعضها ببعض.لقد عرف السيوطي النحو العربي، نقلا عن مؤلف المستوفي النحو علم ينظر به العلماء إلى المفردات العربية، من حيث التأليف والتركيب، بناء على استخدام أهل اللغة؛ لكي تعرف علاقة المفردات بالمعاني حتى يمكن الوقوف على أحدهما بالآخر» (ابن عقيل، ١٩٩١: ص٤٨).هذا التعريف دقيق؛ لأنه يشير إلى العلاقة بين السياق والمعنى فالنحو يركز على دراسة الجملة من وجهة نظر المعنى والسياق، فكل التعاريف تؤكد على الصلة بين الألفاظ والمعاني، وتنظر إلى النحو كعلم يدرس هذه الصلة.تكوين علم النحو بشكل عام ينقسم النحو على قسمين:القسم الأول هو النحو الفني الذي هو جزء من اللغة وعنصر أساسي من عناصر تكوينها كلغة مهذبة راقية؛ ونشأته اللغوية تكاد تكون فطرية، وإن كان الأساس في وجوده هو المجهود العقلي. فإن اللغة بعد أن تتجاوز مرحلة الطفولة ويبدأ العقل يتصرف فيها، من حيث الاشتقاق والنحت والتصريف، ثم من حيث التراكيب ووضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب بالنسبة لأدائها للمعاني، تجد نفسها مضطرة بحكم مسايرتها لظروف المجتمع إلى التزام بعض الضوابط لتمييز بعض التراكيب عن بعض والمعرفة وظيفة كل لفظ بالنسبة لموقعه من الجملة. هذه الضوابط في صورتها الأولى هي عبارة عن النحو الفني وهو يسبق النحو العلمي (البيطار، ١٩٧١: ٣٤).القسم الثاني هو النحو العلمي الذي يكشف عن قواعد التعبير الصحيح عن الآراء والأفكار، بناء على دراسة اللغة والوقوف على أساليبها وضبط هذه القواعد الدراسة اللغة.ولتكون النحو أسباب خاصة عند كل شعب وبما أنه ليس هنا مجال الحديث عن الغرب والشرق، فلا بد من التركيز على اللغات فدافع تكون هذا النوع من النحو في العالم الشرقي دافع ديني وفي العالم الغربي دافع لغوي وبلاغي واجتماعي. فالهنود تفكروا في القضايا النحوية لصيانة كتبهم الدينية كتب ويدا وشرح أساليبها والسريانيون وضعوا القواعد النحوية للغة الآرامية خوفاً من تحريف كتابهم الديني إنجيل.

وأما أول سبب دفع العرب إلى وضع قواعد النحو العربي فكان خوفهم من تحريف القرآن الكريم، أما في اليونان فلم يكن الدافع لوضع القواعد النحوية اليونانية هو الخوف من نفوذ اللحن في الكلام أو الرغبة في صيانة النصوص الدينية؛ ذلك أنهم إذا وضعوا القواعد النحوية، كانت لغتهم في غاية الفصاحة والبلاغة في القرن الخامس قبل الميلاد، ولم تكن هناك لغة تنافسها؛ بل أقبلوا على النحو ليتمكنوا من شرح أشعار هومر وفهم أساليبها ويربوا جيلاً قادراً على التكلم في ضروب مختلفة من الكلام ويقنعوا الناس في الخطابات السياسية وفي المحاكم (الافغاني، ١٩٩٩: ٣٨).

المطلب الثاني : نقاط ضعف النحو العربي القديم ونقائصه

يسمي اللغويون الجدد النحو القديم قواعد تقليدية، النحو القديم منهج نحوي قائم على آراء أرسطو في طبيعة اللغة في القرن الرابع قبل الميلاد.

بدت نقاط ضعف النحو القديم بظهور علم اللغة الحديث؛ ذلك أن منهج دراسة اللغة في علم اللغة الحديث هو الإشارة إلى واقع اللغة وحقيقتها، فالنحو الحديث وصفي، بينما كان النحو القديم مركزاً على تجويز القواعد (ابن جني، ١٩٩٣: ٤١).

ذكر علماء النحو الحديث معايب للنحو القديم أهمها ما يلي:

في النحو القديم، تم الاستناد إلى الافتراضات الذهنية والمعيار فيه هو المكتوبات، وليس كلام أصحاب اللغة؛ لذلك هو قائم على التعاريف أكثر مما هو قائم على الأمثلة والشواهد؛في النحو القديم، إذا وجدت شواهد أو أمثلة تناقض تعاريف النحويين، تم الاتجاه إلى تبرير القواعد النحو القديم ركز على معرفة الأسباب؛ وذلك لتأثره بآراء أرسطو النحو القديم جعل الجملة الخبرية أساسا للقضايا اللغوية، استنادا إلى المنطق الأرسطي ولذلك قسم الكلمات حسب وظيفتها في الجملة الخيرية؛ النحو القديم لم يفرق بين لغة التحدث ولغة الكتابة رغم أنهما يختلفان ولكل منهما نظام خاص النحو القديم اهتم بالكتابة ووضع قواعد اللغة على أساس التجويز؛ ومن هنا استخدمت فيه مصطلحات، مثل: "شد، وندر، ويستثنى منه، و... بكثرة النحو القديم خلط مستويات تحليل اللغة بعضها ببعض، حيث لا يحدد فيه المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي (هنداوي، ١٩٩٩: ١٩).

العوامل المؤثرة في تصعيب القواعد النحوية:

بعد تشكل النحو وتوسعه، ظهرت أمور آلت إلى صعوبة القواعد النحوية وتعقيدها. فمن تلك الأمور ما يأتي:

١- تأثر النحو بالعلوم الأخرى:

مما أدى إلى صعوبة القواعد في النحو القديم هو تأثر النحو العربي بعلوم كالمنطق والفلسفة اليونانية والنحو السرياني، والذي جعل الخبراء يتخذون هذا الموقف اعتماد النحو العربي على المعرفة العقلية كالقياس، واللجوء إلى التبريرات العقلية وغير اللغوية في القضايا النحوية. فالاتجاه إلى الأسباب العقلية والفلسفية في جميع القضايا النحوية من تقسيم الكلمات إلى تقسيم العوامل واضح كل الوضوح.هناك من يقولون بأن النحو العربي متأثر بالمنطق اليوناني، فهؤلاء ينتبهون إلى باب تقسيم الكلمة والكلام ويعتقدون أن لم يتم استقراء تام في تقسيم الكلمات في العربية. وبما أن هذا التقسيم متأثر بتقسيم أرسطو للكلمات اليونانية، فلا يلائم الكلمات العربية.تقسيم الكلمات إلى الاسم والفعل والحرف ضرب أطنابه في مبدأ ما وراني يرجع إلى تقسيم أفلاطون للموجودات.فذهب أفلاطون إلى أن الموجودات تنقسم إلى الذوات والأحداث فالذوات تشتمل على الأمور المادية أو المعنوية والأحداث تدل على أفعال تحدث في زمن معين ويلزم أن يكون بين الذوات والأحداث صلة فعلى هذا، قام بتقسيم الكلمات اليونانية يقول: "الكلمة على قسمين: اسم، وهو الذي يدل على الذات، وفعل، وهو الذي يدل على الحدث؛ وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث ويسمى أداة الربط فقبل النحاة هذا التقسيم (ابن عقيل، ١٩٨٤: ٢٦).والذين يقولون بأثر المنطق الأرسطي في النحو العربي لا يعممونه على كل النحو العربي بل يرون النحو البصري أكثر تأثرا به؛ إذ يعتقدون أن أثر علم الكلام والثقافة اليونانية في النحو العربي بدأ من أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، ذلك أن خليل بن أحمد لم يكن بأول من نلاحظ هذا الأثر في منهجه النحوي، بل نشاهد هذا الأثر من قبل في المنهج النحوي لابن أبي إسحاق (ابن مالك، ١٩٩١: ص٥٢).الجدير بالملاحظة أن خلف الأحمر أول من استخدم مصطلح "الظرف" في كتابه مقدمة في النحو، واستخدم سيبويه هذا المصطلح في كتابه للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه فاستخدام هذه المصطلحات يدل على تفكر محنك في الزمان والمكان يعود إلى أرسطو على الأغلب؛ فإنه أول من استخدم مصطلح الظرف بمعنى مكان أحاط فيه شيء بشيء آخر زماناً أو مكاناً. فاستخدام هذه المصطلحات يتعلق بفترة كان العرب قد تعرف على فلسفة أرسطو هناك من يعتقدون أن ظهور القياس في النحو العربي متأثر بالمنطق اليوناني قائلين بأن مفكري الشعوب المختلفة تأثروا بالمنطق اليوناني؛ فلا غرو أن يحذو علماء اللغة العرب حذوهم، أي يعتقدون بعلاقة اللغة بالمنطق، فهذا أحمد أمين قد سلك طريق الاعتدال؛ إذ قال: "إن العرب أنفسهم وضعوا النحو لكنهم انتفعوا بالنحو اليوناني الذي وضعه أرسطو بعد ما تعلموا الفلسفة اليونانية من السريان في العراق" (ابن مالك، ١٩٩٠: ٦٤).فعلى ما سبق، يمكن أن نستنتج أن النحو العربي قد تأثر بعلوم كالمنطق والفلسفة، وهذا أمر طبيعي؛ لكن الأمر الذي جعل النحو العربي يواجه مشاكل عديدة هو الاعتماد المتطرف على المعرفة العقلية، كالقياس وتحليل القضايا اللغوية والنحوية على منهج غير لغوي فحين نلاحظ أن لا توجد للقدماء وجهة نظر واحدة في المبادئ النحوية، حيث استخدموا مصطلحات مختلفة، مثل: اللفظي والمعنوي، أو المذكور والمستتر والمقدر، أو العامل القوي والعامل الضعيف وغيرها لبيان العوامل النحوية؛ فذلك أن هذه المصطلحات نتيجة الأفكار غير النحوية واتجاه المعرفة العقلية وتحليل القضايا اللغوية على منهج غير اللغوي واختلاط علم النحو بالعلوم العقلية وبالتالي أدى إلى تشتت آرائهم وظهور مصطلحات غير لغوية وغير نحوية في آرائهم مثل: الواجب، والممتنع، والحسن والقبيح.انتهى الميل إلى المعرفة العقلية واستخدام المبادئ غير اللغوية إلى تعقيد النحو أكثر فأكثر وحمل علماء كابن مضاء على إبطال آراء النحاة، ولاسيما في قضية العامل؛ لأن هذه النظرة الفلسفية التي ابتدأت لحل مشاكل النحو، أدت إلى مشاكل جديدة وصعبت النحو وجعلت الأخطاء المصطنعة تحل محل الأخطاء الحقيقية، حيث قال أبو علي الفارسي في نقد المنهج النحوي للرماني: "إن كان النحو ما يقول به الرماني، فلا شيء منه عندنا؛ وإن كان النحو ما نقول به فلا شيء منه عنده"، فأسباب اهتمام النحويين بتحليلات فلسفية وغير لغوية هي ما تتناوله بالبحث في التالي: (ابن الانباري، ١٩٩٣: ص٣٨)بما أن النحو تشكل في البصرة وكانت البصرة يومئذ ملمة بالفلسفة اليونانية والحكمة الهندية والمذاهب الكلامية، فلا شك في أن أكثر النحاة كانوا خبراء بهذه العلوم والمعارف وكانوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية ويكتشفون سر دخول التركيبات والمفردات وأصلها متأثرين بالفلسفة والحكمة.أن النحويين اهتموا بوصف هذه اللغة وتقعيدها، بعدما اجتازت مراحل عديدة من تطورها؛ وبعد هذه المراحل اعتبر خليل اللغة بناء سديدا ذا نظم رائع، فسبب جهل النحويين بمراحل اجتازتها اللغة العربية ورغبتهم الزائدة في اكتشاف أسرارها، إقبالهم الجاد إليها وتعليلهم لكل ظاهرة لغوية (البيطار، ١٩٧١: ٦٢).

فيما يلي، يشار إلى مظاهر تأثير الأفكار الفلسفية على النحو العربي:

٢- دخول المصطلحات المنطقية:

دخلت المصطلحات المنطقية علم النحو تحت تأثير علم المنطق وكانت نتيجة ذلك وصف القضايا النحوية وتسميتها بالمصطلحات المنطقية، حيث لا يلائم اسم الموضوع النحوي محتواه في عدة مواضع، فعلى سبيل المثال، استخدم الزجاجي في كتابه الإيضاح في على النحو، مصطلح الحد الذي هو مصطلح منطقي، بدلاً من مصطلح "التعريف" قائلاً: «حد الاسم وحد الفعل وحد الحرف (ابن هشام، ١٩٩٦: ٦٦).

٣-استخدام التعليلات الفلسفية:

على النحوي أن يبين علاقات الألفاظ ودورها النحوي في الجملة؛ لكن النحاة القدماء اهتموا بكشف الأسباب المؤثرة في إعراب الكلمات وابتناء القواعد النحوية عليها متأثرين بعلم الفلسفة الذي يبحث عن كشف الأسباب المؤثرة في الظواهر والموجودات بعبارة أخرى في النحو القديم الذي هو نحو تجويزي، ليست القواعد النحوية مبتنية على الظواهر اللغوية، بل تكون مبتنية على تصور النحويين من الأسباب المؤثرة في هذه الظواهر، كأنما يلزم أن يقام كل ما يوجد في قواعد اللغة على الحجة والبرهان والقياس لكنهم لم ينتبهوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية وكائن حي ولا ينبغي حبسها في المعايير العقلانية، فعلى سبيل المثال، في جملة مثل: "جاء رجل"، قال ابن الأنباري تبريرا لبناء الفعل الماضي ورفع الفاعل:

الاسم أقوى الكلمات وأعلاها قوة ورتبة، فهو معرب؛ أما الأفعال فهي أحداث تصدر عن الذوات؛ ولذلك تقع بعد الاسم في الرتبة الثانية فهي مبنية. أما الفاعل فقد رفع للتمييز بينه وبين المفعول به، فإن سئل: لم لم يتعاكس؟ فيجاب: الفاعل أقل استعمالاً من المفعول به في الكلام والضمة حركة ثقيلة؛ فأعطوا الفاعل الحركة الثقيلة والمفعول به الحركة الخفيفة لأنه أكثر استعمالاً (الياس، ١٩٨٥: ٦٧).

وقال تبريرا لمنع بعض الأسماء من الصرف:

الفعل أقل استعمالاً من الاسم لثقل تلفظه، ويكثر استعمال الاسم لخفة تلفظه فيدخله التنوين دليلا على خفته ولا يدخل الفعل في كل فعل ظاهرتان لفظية ومعنوية الظاهرة اللفظية اشتقاقه من المصدر ؛ والمعنوية احتياجه إلى الفاعل، ونظرا إلى أن المشتق فرع والمشتق منه أصل، والاحتياج فرع وعدم الاحتياج أصل؛ فللأسماء الممنوعة من الصرف سببان لفظي ومعنوي وبهما أصبحت ممنوعة من الصرف فمثلاً في "فاطمة" سببان: لفظي ومعنوي السبب اللفظي تأنيثها، والتأنيث فرع للتذكير ؛ والسبب المعنوي علميتها، والعلمية فرع للتنكير .لكن الأحسن أن نعد للمتعلمين مواضع منع صرف الاسم عوضا عن هذه التبريرات العقلانية وغير اللغوية؛ وليست هناك حاجة إلى ذكر سببين لكل واحد منها، كما ذكر في الكتب النحوية، بل يكفي أن يتعرف المتعلم على مواضع منع الصرف؛ إذ إن الذي يتعب المتعلمين ويجعلهم يكرهون قواعد اللغة هو تعليم القواعد بناء على التعليلات الفلسفية والأسباب غير اللغوية وليس حفظ مواضع منع الصرف، لكنا نجد تعليلات فلسفية وغير لغوية في كتب نحوية، مثل: الإيضاح في علل النحو للزجاجي بكثرة. فعلى سبيل المثال، قال الزجاجي في أول كتابه في باب أقسام الكلام (ابن يعيش، ١٩٧١: ٧٦).ذكر سيبويه في مستهل كتابه قوله المشهور» :**الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى** .«وقد اختلف العلماء في تفسير مقصوده من هذا التقسيم؛ فذهب فريق إلى أنه أراد به الكلام العربي خاصة دون غيره، بينما رأى آخرون أنه قصد به الكلام على إطلاقه، عربيًّا كان أم أعجميًّا.غير أن سيبويه – عند تمثيله لكل قسم من هذه الأقسام – لم يُتبِع تقسيمه بدليل صريح أو حجة تفصيلية تؤكد مراده تحديدًا. فإن كان القائلون قد قبلوا هذا التقسيم تقليدًا له من غير استناد إلى برهان واضح، فإنهم بذلك يقعون في موضع التباس؛ إذ كيف يُسلَّم بأمرٍ في علمٍ هو في أصله علمٌ قياسيٌّ يقوم على الاستدلال والبرهان؟ ومعلوم أن النحو ميزان من موازين العلوم، لا يُؤخذ فيه القول إلا بحجة قائمة ودليل ظاهر .ونحن نعلم يقينًا أن الله سبحانه وتعالى إنما جعل الكلام وسيلة يعبّر بها الإنسان عما يختلج في نفسه، ويتخاطب بها مع غيره، فيُظهر ما في ضميره من معانٍ لا يمكن إدراكها بمجرد الإشارة أو الإيماء أو الرمز أو غير ذلك من الوسائل. فإذا ثبت هذا الأصل، كان من المعقول أن المخاطِب والمخاطَب والمخبر عنه والمخبر به إنما هم ذوات أو معانٍ تقوم مقامها الألفاظ في التعبير عنها، فتدل الأسماء عليها أو يدخلها معنى يندرج تحت باب الأمر أو النهي أو النداء أو النعت أو غير ذلك مما تتعلق به الأسماء.فالأمر والنهي – على سبيل المثال – لا يقعان إلا على اسمٍ يقوم مقام المسمّى، ومن ثم فإن المخبر والمخبر عنه كلاهما داخلان في باب الأسماء؛ لأنهما موضوعا الخطاب. أما الخبر ذاته فليس هو عين المخبر ولا المخبر عنه، بل هو الفعل أو ما اشتُق منه أو ما تضمّن معناه؛ إذ به يتحقق الإسناد ويقع الحديث.ولا بدّ بين طرفي الإسناد من رابط يَصِل أحدهما بالآخر، وهذا الرابط هو الحرف، الذي يؤدي وظيفة الربط والدلالة على المعنى المقصود بين أجزاء الكلام. وبذلك لا يُتصوَّر وجود قسم رابع للكلام خارج هذه الأقسام الثلاثة؛ لأن المعاني لا تخرج عن ذاتٍ يُخبَر عنها، أو حدثٍ يُسنَد إليها، أو أداةٍ تصل بينهما.وعلى هذا الأساس يتبين أن مقولة سيبويه في تقسيم الكلام إلى **اسم وفعل وحرف** ليست قولًا اعتباطيًّا، بل هي نتيجة تحليل عقلي لطبيعة الخطاب ووظيفته، وأنه لا سبيل إلى إثبات قسم رابع للكلام خارج هذه الثلاثة. (ابو المكارم، ١٩٧٣: ٧٩).وإليك السيوطي يقول: «التاء المدورة تلحق عدد المذكر وتحذف من عدد المؤنث ليتم التوازن؛ لأن المؤنث ثقيل والمذكر خفيف، هناك أسئلة تخطر بالبال بعد تبرير السيوطي، وهي: ما المراد من ثقل الاسم وخفته؟ وعلام قسم السيوطي الأسماء إلى القسمين الثقيل

والخفيف؟ لم عد المؤنث ثقيلاً والمذكر خفيفاً وما عكس الفرض؟ والسؤال الأهم ما الفائدة من تقسيم الأسماء إلى القسمين الثقيل والخفيف؟ وماذا أفاد هذا التقسيم النحو العربي؟وجدير بالذكر أن علل النحو عند النحويين كانت على ثلاثة أقسام. فهذا أبو القاسم الزجاجي يقول:

وعلل النحو تنقسم العلل عند النحاة إلى ثلاثة أنواع: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.أما **العلل التعليمية** فهي التي يُتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب وضبطه؛ إذ إننا لم نسمع جميع كلام العرب مشافهة، وإنما وصلنا بعضه، فقسنا عليه ما لم نسمعه. فحين سمعنا قولهم :*قام زيد فهو قائم*، وركب *فهو راكب*، استنبطنا من ذلك صيغة اسم الفاعل، ثم قسنا عليها فقلنا :*ذهب فهو ذاهب*، و*أكل فهو آكل*، ونحو ذلك.وهذا الباب واسع جدًا، ويكفي التنبيه عليه لمن له نظر في هذا العلم. ومن أمثلته أيضًا قولنا :*إن زيدًا قائم* .فإذا سئلنا: لِمَ نُصب "زيدًا"؟ قلنا: لأنه اسم "إن"، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر، هكذا تعلّمنا وهكذا علّمنا. وكذلك في قولنا :*قام زيد*، فإذا قيل: لِمَ رُفع "زيد"؟ قلنا: لأنه فاعل، وقد اشتغل الفعل به فرفعه. فهذا النوع من التعليل غايته التعليم وضبط الاستعمال، وبه يُحفظ كلام العرب.أما **العلة القياسية** فتتجاوز مجرد النقل والتلقين، إلى بيان سبب الحكم على وجه القياس. فلو قيل: نصبتم "زيدًا" بـ"إن" في قولكم *إن زيدًا قائم*، فلماذا تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب: لأنها وأخواتها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَت عليه في العمل، فأُجريَت مجراه. فالاسم المنصوب بها يشبه المفعول في اللفظ، والخبر المرفوع بها يشبه الفاعل في اللفظ. فهي تشبه من الأفعال ما تقدم فيه المفعول على الفاعل، نحو :*ضرب أخاك* محمد، ونظائره.وأما **العلة الجدلية النظرية** فهي ما يُثار بعد ذلك من مناقشات دقيقة واعتراضات عقلية؛ كأن يُسأل: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وأيَّ الأفعال قصدتم بالشبه: أالماضي، أم المضارع، أم ما يدل على الحال أو الاستقبال أو الانقضاء؟ ولماذا حُمِلت على الفعل الذي تقدم فيه المفعول على الفاعل، كقولك :*ضرب زيدًا عمرو*، ولم تُحمل على الأصل وهو تقديم الفاعل على المفعول، لأن ذلك هو القياس المطرد، وذاك فرع؟ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول وأي قياس اطرد لكم في ذلك (امين، ١٩٧٠: ٩١).ونهاية هذا المنهج نجدها في كتاب أصول النحو لابن سراج الذي كان ملتزما بأصول المنطق والاستدلال تماماً وطرح باب علة العلل" في النحو فقال في باب رفع الفاعل: «إن سئل عن سبب رفع الفاعل، قلنا: رفع بالفعل؛ أما إذا سئل: لم رفع الفاعل ولم ينصب أو يجر ؟ فهذا سؤال عن علة العلل.لكنا يمكن أن نفهم بنظرة عابرة أن ماهية اللغة بعيدة جداً عن هذه التعريفات والتبريرات غير اللغوية، وأن تحليل القضايا النحوية على هذا المنهج يدل على تأثر النحويين بالفلسفة وباتجاهات المعرفة العقلية.

٤- نظرية العامل:

نظرية العامل أفضل دليل على اتجاه المعرفة العقلية للنحويين ونظرتهم الفلسفية في دراسة اللغة يذكرنا مصطلحا "العامل والمعمول بالعلة والمعلول في الفلسفة، ومعناهما أن يؤثر شيء في شيء آخر، النحاة القدماء اعتقدوا أن كل تغيير في إعراب الكلمة وحركتها لا بد أن يكون له سبب أركان نظرية العامل ثلاثة العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية (ابراهيم، ١٩٧٢: ١٠).فركز النحاة على تعليل الحركات الإعرابية ووضع قواعدها، واهتموا بمسألة الإعراب ملتزمين باتجاه المعرفة العقلية، وبحثوا عن سبب لكل إعراب من الرفع والنصب والجر والجزم؛ وإذا لم يجدوا لفظا مؤثرا في إعراب الكلمة، لجأوا إلى التأويل ونسبوا الإعراب إلى العوامل المعنوية أو المقدرة أو المحذوفة، على سبيل المثال، إذا فتشوا عن سبب رفع المبتدأ ولم يجدوا أي لفظ ينسبون رفع المبتدأ إليه، نسبوه إلى عامل معنوي وهو الابتدائية. وإذا فتشوا عن سبب نصب "سعيد" في جملة سعيداً رأيته، نسبوه إلى فعل محذوف تقديره: رأيت، دون أن يعتبروه مفعولاً به لفعل الجملة، أي "رأيت المذكورة، لما اعتقدوا أن الفعل قد أخذ مفعوله مرة واحدة ولا يمكن أن يأخذه مرة أخرى ولو بشكل مختلف (باوزير، ٢٠٠٣، ٨٩).وكذلك ظنوا أن الفعل يأخذ مفعوله الواحد بشكل واحد فقط إما اسماً، وإما ضميراً؛ وليس بإمكانه أن يأخذ مفعوله الواحد بشكلين مختلفين اسما وضميرا، فعلى رأيهم، يبدو أن الجملة صحيحة، إذا كانت على أحد الأسلوبين: إما رأيت سعيداً، وإما سعيد رأيته، وإذا خرجت عن هذين الأسلوبين على أسلوب آخر غيرهما، فقد حذف منها شيء أو أضيف إليها شيء.نظرية العامل مبدأ عام التزم به النحاة القدماء تماماً في جميع قضايا النحو ونحن نلاحظ الجرجاني قد قسم أبواب النحو كلها بناء على هذا المبدأ، نظرية العامل نظرة عقلانية غير لغوية صعبت النحو العربي وأدت إلى ظهور قضايا، كالحذف والتقدير، وأبواب كالتنازع، والاشتغال في النحو العربي (عبد اللطيف، ٢٠٠٠: ٧١).

٥- الإفراط في استخدام القياس:

الأصالة في علم اللغة بالتحدث، وليس بالكتابة والمعيار ما يستخدمه أهل اللغة، لا ما يفرضه النحاة عليهم القياس والسماع مظهران لهذا الأمر؛ أحدهما قريب من طبيعة اللغة، ويعتمد على الكلام واللغة الطبيعية وهو السماع؛ والآخر بعيد عن طبيعة اللغة، ويقوم على الفروض غير اللغوية وهو القياس انقسمت القضايا اللغوية في النحو العربي إلى القسمين ومال الباحثون إلى فريقين: أما أحدهما فكان يعتمد على الروايات؛ وهو فريق القراء بينما كان الفريق الثاني يعتمد على العقل، ويصدر الأحكام العقلية حتى في الآداب والعلوم البلاغية، ويقيم الأمور على غرار الحسن والقبح

العقليين؛ وهو فريق المتكلمين، ولاسيما المعتزلة منهم، إذ كانوا متضلعين من المنطق اليوناني وملمين بالفلسفة اليونانية فظهر القياس في النحو من هذه الفترة (جابر، ٢٠١٢، ٩١).فليس المراد من القياس هنا ضرباً من البرهان في المنطق، وإنما هو منهجية قضايا اللغة دخل القياس كثيراً من أبواب النحو على مر الزمن واختلط بالنحو حتى إن نحوياً مثل ابن الأنباري رأى النحو كله قياساً واعتبر إنكار القياس إنكار النحو كله؛ فقال: النحو علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو كله، على سبيل المثال اعتقد البصريون أن الفعل المضارع يرفع لوقوعه موقع الاسم كالمبتدأ والخبر، نحو الأستاذ يدرس، أي قاسوا رفع الفعل المضارع برفع الاسم (الجرجاني، ١٩٩٣، ص٩٢).فيلاحظ أن هذا التبرير لا تفوح منه رائحة اللغة ويبعد عن طبيعة اللغة تماماً، بإمكاننا أن نفهم خطأ هذا الرأي بدقة يسيرة؛ إذ ليس الأمر أن لا يقع موقع الاسم إلا الفعل المضارع، بل إن الفعل الماضي بإمكانه أن يقع موقع الاسم أيضاً؛ نحو الأستاذ جاء". فكيف أعرب الفعل المضارع مرفوعاً وبني الفعل الماضي على الفتح ؟ ومثال آخر أن السيوطي قال في باب أقسام القياس: "من أقسام القياس قياس النقيض كنصب النكرة بلا قياساً بعمل نقيضها "إن "درت" أي كانت إن نقيضة لـ "لا النافية للجنس؛ فإذا كان اسم ان منصوباً، ينصب اسم "لا" النافية للجنس أيضاً، هذا التبرير كأمثاله غير لغوي وبعيد عن روح اللغة".هناك نقطة ملفتة للنظر، وهي أن ابن الأنباري ذكر سبعة عيوب للقياس في كتابه الإغراب في جدل الإعراب، وأضاف إليها ثلاثة عيوب أخرى في كتابه لمع الأدلة في أصول النحو، رغم أنه – كما ذكرنا –رأى النحو كله قياسا، كأنه أراد أن يكون وفيا للقياس وأن يشوهه في الوقت نفسه.والسيوطي رغم إصراره على توضيح أقسام القياس، قبل رأي ابن جني أخيراً على أن الأصالة مع كلام أهل اللغة، فإذا تعارض القياس والسماع، فالحق مع الكلام المسموع وهو حجة، ثم استدل بالآية الكريمة (استحوذ عليهِمُ الشَّيطانُ) (سورة المجادلة، الآية ٥٨) على أنها تخالف قياس الصرفيين (حسان، ١٩٩٨: ٩٩).يجدر بالذكر أن الفعل المستخدم في هذه الآية الكريمة استحوذ، فعل معتل لم تجر عليه قواعد الإعلال، فحسبما ذكر في قواعد الإعلال أن الواو في هذا الفعل يجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ليصير الفعل في النهاية استحاد؛ لكنها لم تحدث النقطة المهمة التي يجب أن نلتفت إليها هي أن الفعل استحوذ يستخدم في اللغة العربية بهذا الشكل، أي دون حدوث الإعلال فيه، وليس الشأن أن يستخدم هذا الفعل في اللغة العربية وبين أهل اللغة مع الإعلال وبشكل "استحاد" ويتم استعماله في القرآن الكريم بدون الإعلال وبشكل استحوذ شذوذاً. إذن يرجع شذوذ بناء هذا الفعل ومخالفة صيغتها قياس الصرفيين إلى استعمال أهل اللغة، لا إلى استعماله في القرآن الكريم.وجدير بالذكر أن ابن جني أشار إلى مبدأ مسلم في علم اللغة وهو مبدأ كثرة الاستعمال، فإذا تعارض القياس وكثرة الاستعمال، فالتقدم لكثرة الاستعمال؛ ولذلك تقدمت لغة الحجاز على لغة تميم لكثرة استعمالها، ورغم أن لغة تميم أقوى قياساً، لكن القرآن الكريم نزل بلغة الحجاز.

٦ –منهج النحويين في دراسة اللغة:

إنما علم اللغة دراسة وصفية، وهو بمنزلة علم التشريح في الطب. فكما لا يتوقع من الطبيب أن يقول: ينبغي أن تكون هذه العضلة هكذا والأفضل أن يكون ذلك العظم على هيئة غير ما يكون عليه؛ ليس من المتوقع أن يقول عالم اللغة في النص: هذا جائز، وذاك غير جائز! إذ واجب عالم اللغة وصف حقيقة اللغة وشرحها، وليس تجويز القواعد لها.ومن هنا، فإن استخدام مصطلحات مثل: الواجب، والجائز، وما شابههما التي تستخدم في النحو القديم بكثرة، يفقد مصداقيتها في علم اللغة الحديث، فحينما يقال في علم اللغة الحديث: اللغة منهجية، فالمراد منها أن اللغة يمكن وصفها في إطار قواعد اللغة وليس المراد منها أن اللغة ليست إلا قواعد نحوية موضوعة قواعد اللغة مجموعة من قواعد تقوم بدورين مهمين: ١– الفصل بين الجمل النحوية والجمل غير النحوية قواعد اللغة تحدد الجمل التي تدخل في حيز اللغة والجمل التي تخرج عنها؛ ٢– وصف كل جملة نجوية قواعد اللغة تصف كل جملة في اللغة وتشرحها بشكل صريح وجامع، ولكن ظهر التياران الدراسة اللغة على مر الزمن: "التيار الوصفي" و"التيار التجويزي"، فمنهج علماء اللغة المحدثين في دراسة اللغة وصفي، ومنهج النحاة القدماء تجويزي (حسن، ١٩٧١: ٩٧).النحوي القديم يقوم بتجويز الأساليب الصحيحة في استخدام اللغة لأهلها، لكن عالم اللغة يصف اللغة كاملاً وينتبه إلى كل شيء في اللغة ويدرس قضايا اللغة كلها، فينبغي أن يكون النحو وصفيا لا تجويزيا. فالنحوي الحقيقي إذن من يمشي خلف اللغة ولا يعتمد على الأحكام غير اللغوية في دراسة قضايا اللغة، لا من يجعل نفسه إماماً للغة ويأمر أهلها.والخطأ الأول في منهج النحويين في دراسة اللغة أنهم اهتموا بنحو تجويزي؛ لقد اتسعت التجويزية في المذهب البصري حتى لم يكونوا راغبين في الاستشهاد بقراءة القرآن الكريم هذا، وللاستشهاد بالشعر قد قسموا الشعراء من حيث الاعتماد على شعرهم إلى أربعة أقسام: القسم الأول: الشعراء الجاهليون، مثل امرئ القيس والقسم الثاني: الشعراء المخضرمون، مثل: لبيد وحسان والقسم الثالث: الشعراء الإسلاميون مثل جرير وفرزدق والقسم الرابع الشعراء المولدون، مثل: بشار وأبي نواس؛ أما القسمان الأولان فأجمع البصريون على الاستشهاد بهما، وأما القسم الثالث فقبل بعضهم الاستشهاد به ورفضه البعض الآخر، وأما القسم الرابع فاتفقوا على عدم الاستشهاد بشعرهم (الراجحي، ١٩٧٩: ١٠٧).الخطأ الثاني أنهم خلطوا المستويات المختلفة من دراسة اللغة كالصرف والنحو، وعلم الأصوات، وعلم المعاني بعضها

ببعض ولم يدرسوها منفردة، فتم تأليف ألفية ابن مالك وشروحها على هذا الأسلوب وتمت دراسة قضايا اللغة على هذا الغرار.الخطأ الثالث أنهم كانوا يدرسون مرحلة من اللغة قد مضت ثلاثة قرون من بدايتها وتطورها ولم تسجل تطوراتها البنيوية والصوتية في هذه الفترة الطويلة، فهم كانوا يدرسون اللغة جاهلين بتطوراتها التي انتهت إلى هذا الشكل من اللغة.الخطأ الرابع أنهم اعتمدوا على اللهجات المختلفة في دراساتهم، فوقعوا في خلط منهجي ولم يستطيعوا وضع نحو عام وجام؛ لكن المنهج الوصفي يدرس كل لهجة من اللغة منفردة.

٧- اللجوء إلى التأويل:

من العوامل المؤثرة في صعوبة النحو القديم هو اللجوء إلى التأويل هذا العامل، وإن لا يمت إلى النحو نفسه بصلة، فقد صعب النحو وزاده تعقيداً، ولاسيما في مجال التعليم. فقد اهتم النحاة باللجوء إلى تأويل الشواهد التي تخالف القواعد النحوية؛ فأدى هذا إلى تعقيد النحو وتصعيبه أكثر فأكثر، أن التأويل يطلق يقوم هذا الاتجاه على اعتماد أساليب متعددة ترمي إلى إضفاء قدر من الاتساق بين النصوص المنقولة عن العرب والقواعد النحوية المستنبطة منها. وهو منهج يسعى فيه النحوي إلى التوفيق بين القاعدة التي استخلصها بالاستقراء والقياس، وبين الشواهد الصحيحة التي وردت عن العرب مما يبدو مخالفًا لتلك القاعدة.وقد عُرِّف هذا المسلك بأنه محاولة لتفسير النصوص بما ينسجم مع قواعد المنطق العام، حتى وإن تعارض ذلك أحيانًا مع منطق اللغة في واقع استعمالها. والمقصود بالمنطق العام تعميم القاعدة على جميع ما روي عن العرب وجعلها مطردة لا يشذ عنها شيء، أما منطق اللغة فيعني ما ثبت في الاستعمال العربي، سواء وافق القاعدة أم خالفها. وقد يصل الأمر أحيانًا إلى صرف الكلام عن ظاهره إلى معانٍ دقيقة تحتاج إلى تقدير وتأمل عميق.وفي هذا السياق أشار أبو حيان إلى مسألة مهمة، إذ قرر أن التأويل لا يُلجأ إليه إلا إذا ثبتت قاعدة مطردة، ثم ورد نص يخالفها، فيُحمل على التأويل ردًّا إلى الجادة. أما إذا كان الوجه المخالف لغةً لقبيلة من العرب تستعمله على وجه الدوام، فلا مسوغ لتأويله؛ لأنه حينئذٍ يُعد لغة قائمة بذاتها، واللغة حجة في ذاتها. فالتأويل إذن يكون فيما خرج عن القياس المطرد، لا فيما ثبت استعماله عند طائفة من العرب.وقد توسع النحاة في استعمال التأويل في مسائل عديدة من النحو القديم، ومن أبرزها ما يأتي:

8-توحيد الفعل مع الفاعل

قرر النحاة قاعدة مفادها أن الفعل إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا فلا يتصل بضمير رفع؛ لأن لكل فعل فاعلًا واحدًا. غير أن هذه القاعدة واجهت شواهد كثيرة تخالفها، منها قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾)الأنبياء: ٣.(فقد جاء الفعل متصلًا بواو الجماعة، مع وجود اسم ظاهر بعده هو "الذين" على أنه الفاعل. وأمام هذا النص وأمثاله لجأ النحاة إلى التأويل؛ فذهب بعضهم إلى أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله خبر مقدم، وذهب آخرون إلى جعله بدلاً من الضمير، ورأى فريق ثالث أن الواو ليست ضميرًا، وإنما هي علامة جمع، كما تدل التاء في "قامت" على التأنيث، وأن الفاعل الحقيقي هو الاسم الظاهر.وكان بإمكانهم الاكتفاء بالقول إن هذا الأسلوب لغة لقبيلة من العرب – كطيء أو أزد شنوءة – كما نقل، فيكون إثباته على أنه لغة كافيًا دون اللجوء إلى تعقيدات التأويل، غير أنهم آثروا إرجاعه إلى القاعدة بالتخريج والتأويل، التزامًا بمنهجهم في طرد القياس.

٩. إضمار عامل الفاعل وجوبًا

ومن المواضع التي كثر فيها التأويل ما ورد في قوله تعالى:

﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾)التوبة: ٦.ذهب بعض النحاة إلى وجوب إضمار فعل قبل "أحد"، وأن التقدير: "وإن استجارك أحدٌ من المشركين"، وجعلوا الحذف واجبًا مع وجود المفسر؛ لأن الغرض – في رأيهم – إحداث أثر نفسي من خلال الإبهام أولًا ثم التفسير، ورأوا أن "أحد" لا يصح أن يكون مبتدأ و"استجارك" خبره، تمسكًا بما استقر عندهم من أن أدوات الشرط تختص بالدخول على الأفعال.غير أن كثرة الشواهد القرآنية والعربية التي جاءت على هذا النمط تثير تساؤلًا حول مدى صحة هذا التقييد. فقد أجاز سيبويه نفسه – في مواضع أخرى – أن تقع "أن" وما بعدها بعد "لو" في موضع رفع على الابتداء، كما أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل. ولو أُخذ بهذا الاتجاه لأمكن حل المسألة دون تكلف تقدير أو إلزام بحذف واجب.إلا أن البصريين رفضوا هذا المسلك؛ لأنهم يرون الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة مركبة، فلا يجوز – في رأيهم – تقديم بعض أجزائها على بعض. ومع ذلك نجدهم يجيزون ذلك في مواضع أخرى، مما يدل على نوع من الاضطراب في تطبيق الضوابط؛ إذ إن اعتبار الفعل والفاعل شيئًا واحدًا لا يستلزم معاملتهما كذلك في كل وجه من الوجوه.

١٠. جملة الشرط الواقعة خبرًا عن اسم الشرط

تناول النحاة أسلوب الشرط كما تناولوا تحليل الجملة، وأثاروا خلافات متعددة حول جالب الجزم في فعل الشرط، وحول جواب الشرط، وخبر اسم الشرط إذا وقع مرفوعًا. وذهب بعضهم إلى أن أدوات الشرط فاعلة لفعل مقدر، أو مفعول له، أو للظاهر، في مثل قولك :*من قام قمت*، أي: إن

إنسانًا قام.غير أن عبد القاهر الجرجاني نظر إلى الشرط نظرة مختلفة، فقرر أن معنى الشرط قائم في مجموع الجملتين معًا، لا في إحداهما منفردة. فالجملتان عنده بمنزلة جملة واحدة، يؤدي مجموعهما معنى واحدًا، شأن الجزأين اللذين تتألف منهما الجملة التامة.وهذا التصور يقرب الشرط من كونه أسلوبًا تعبيريًا قائمًا بذاته، لا مجرد تركيب نحوي خاضع لتحليل الإسناد التقليدي. وقد تنبه إلى هذه الفكرة عدد من المحدثين، منهم مهدي المخزومي، الذي درس الشرط ضمن أساليب التعبير، باعتباره معنى مستقلًا، وكذلك تمام حسان حين قسم الجملة إلى خبرية وإنشائية، وبيّن أن هذه الأنواع قد تخرج إلى معانٍ متعددة، منها الشرط.ومن ثم فإن أسلوب الشرط – وغيره من الأساليب – يحتاج إلى دراسة تتجاوز حدود تحليل الجملة المفردة، نظرًا لما يتمتع به من خصائص دلالية وتركيبية تجعله قسمًا متميزًا في بنية التعبير العربي.

أسلوب تأليف الكتب النحوية:

من العوامل المؤثرة في صعوبة النحو القديم أسلوب تأليف الكتب النحوية هذا العامل، وإن لا يمت إلى النحو نفسه بصلة، فقد صعب النحو وزاده تعقيداً، ولاسيما في مجال التعليم. فقد اهتم النحاة بتأليف الكتب النحوية وتعليم القواعد النحوية بمناهج صعبة ومعقدة فأدى هذا إلى تعقيد النحو وصعوبته أكثر فأكثر.فأول خطأ في الكتب النحوية وأهمه تأليفها على المنهج التجويزي والخطأ الثاني لهذه الكتب اختلاط الموضوعات النحوية بالموضوعات الصرفية فعلى سبيل المثال، تقع أبواب كالمعرب والمبني، أو الإعلال والإبدال التي هي موضوعات صرفية، بجانب الموضوعات النحوية في الفية ابن مالك ولم يقم بفصلها المؤلف ولا الشارحون.تأليف الكتب بأسلوب معقد والاستشهاد بالشواذ والأمثلة القليلة الاستعمال، ودراسة اللهجات المختلفة والخلافات النحوية، وتقدم التعاريف على ذكر الأمثلة، واستخدام المصطلحات غير اللغوية، والإطناب في بعض الأبواب والإيجاز في بعض آخر كلها من الأخطاء الموجودة في الكتب النحوية (الجرجاني، ١٩٩٢: ٩٦).فهنا يمكن أن نشير إلى كتاب سيبويه. فرغم أنه من أولى المصادر في النحو وأهمها، فله لسان مغلق فضلاً عن اختلاط الموضوعات النحوية بالموضوعات الصرفية فيه. فقد أصبحت اليوم المصطلحات والعناوين المستخدمة في الكتاب مهجورة ولا تستخدم بين علماء اللغة والنحاة المحدثين وقد انتهى هذا الأمر إلى صعوبة فهمه.فإذا يقر نحوي كبير، مثل عباس حسن بصعوبة فهمه، فماذا يتوقع من الآخرين ؟! فهو قال: للكتاب لسان مغلق غامض؛ فمثلاً جاء في باب رفع الخبر بالمبتدأ: "فأما الذي بني عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذكر عيباً آخر للكتاب، وهو الإحالة الكثيرة للضمائر (جابر، ٢٠١٢، ١٠٣).من العيوب الأخرى للكتب النحوية تأليفها بالإيجاز؛ ومن هنا تم الاحتياج إلى الشرح والتوضيح والتحشية؛ فظهرت سلسلة طويلة من الشروح والحواشي على تأليف نحوي على سبيل المثال، يمكن أن نشير إلى الشروح العديدة على ألفية ابن مالك، والحواشي المتعددة على الكافية لابن حاجب، وعلى المغني لابن هشام، واستمرت هذه السنة، حتى كتبت حواش على تلك الحواشي، لكنها حواش مفعمة بالأقوال والآراء المتناقضة والاحتجاجات غير المفيدة التي أدت إلى صعوبة الحصول على مراد المؤلف، فضلاً عن عباراتها المغلقة وغموضها المتعب ومصطلحاتها المختصة بالعلوم العقلية والنقلية كالمصطلحات المستخدمة في حواشي كتب الكفراوي التي لا يدركها إلا من كان متخصصاً في علوم مختلفة. هذا الأمر لم ينفع تعليم النحو، قط، بل عرقله وصعبه وزاده تعقيداً وانتهى إلى ملال الطلاب وتضجرهم. وهذا ما أشار إليه ابن خلدون قائلاً: «إن الكتب النحوية المطولة لا تخدم اللغة، بل تعقدها وتكرهها إلى المتعلمين وتجعل النحو غاية اللغة دون أن تجعله وسيلة لفهمها". ولذلك، قسم ابن خلدون الكتب النحوية إلى القسمين: ١. كتب تخدم اللغة وتفيد ملكة اللغة وتشمل كثيرا من كلام العرب والأمثال والأشعار... ،٢. كتب لا تخدم اللغة ولا تفيد ملكة اللغة ولا تشمل كلام العرب شعرا ونثرا، بل تشتمل على كثير من الجدل النحوي لا طائل تحته.هناك كتب نحوية، مثل: الحدود النحوية للرماني، والحدود النحوية للفاكهي، والشيرازيات و البصريات لأبي علي الفارسي والقانون للجزولي و..... فلا فرق بين أن يكون قد تم تأليفها لتصعيب النحو أو لتيسيره، فذانك سيان؛ إذ لا يمكن الانتفاع بها بسبب صعوبة عباراتها وتعقيد أساليبها، يبدو أن الكتابة بأسلوب صعب كانت ثقافة شائعة بين القدماء؛ إذ سأل الجاحظ يوماً الأخفش: لم تؤلف كتبك مغلقة وأنت أعلم الناس بالنحو ؟ لم تكتب بعضها مفهومة وبعضها مغلقة؟ فقال الأخفش: إني لا أؤلف الكتاب ابتغاء مرضاة الله إذ ليس كتابا دينيا. فإن أؤلف كلها واضحة مفهومة، فلا حاجة للناس إلي؛ فأؤلف بعضها سهلة لجذب الناس، وأؤلف بعضها صعبة ليحتاجوا إلي ويأتوني (عائشة، ٢٠٠٣: ٧١).وقال خليل: بإمكاننا أن نشرح أبواب النحو شرحا يدركه جميع الناس قويهم وضعيفهم؛ ولكن يجب أن يكون للعالم فضل، هذا الاعتراض له سابقة قديمة؛ فذكر خلف الأحمر في كتابه الموجز مقدمة في النحو في بيان سبب كتابته بالاختصار: "لما رأيت النحاة أطالوا الكلام وأكثروا من التعليل وغفلوا عن التيسير والاختصار اللذين يحتاج إليهما الطالب بكثرة، فكرت في تأليف الكتاب موجزاً ومختصراً؛ فحذفت ما يغنيني عن إطالة الكلام" (الياس، ١٩٨٥: ١١٦).

١١– المنهج الخاطئ في الاستشهاد:

من العوامل المؤثرة في صعوبة النحو القديم استشهاد النحاة بالشواذ ودراسة اللهجات المختلفة والخلافات النحوية في تعليم القواعد النحوية، هذا العامل، وإن لا يرتبط بالنحو نفسه، فقد صعب النحو وزاده تعقيداً ولاسيما في مجال التعليم، فقد قام النحاة بقطع طريق صعب واستخدام منهج خاطئ في تعليم النحو بذكر الشواهد الشاذة ودراسة اللهجات المختلفة والاهتمام بالخلافات النحوية والضرورات الشعرية والاستشهاد بها بوصفها أمثلة للقواعد النحوية وصعبوا فهم القواعد النحوية.هناك نقطة مهمة، وهي أنا إذا ناقشنا بنية الجملة ووضع قواعد لنظامها، فعلينا أن تفصل لغة الشعر عن لغة النثر؛ فما دامت قاعدة نحوية خاصة تظهر في الشعر وحده لا تستحق أن تعتبر قاعدة عامة وتنطبق على النثر، علاوة على هذا، فإن للشعر لغته الخاصة؛ فقال سيبويه: "أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام؛ من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا".فيما أن الشعر يخضع للميزان الشعري والقافية، ويجوز فيه ما لا يجوز في الكلام، فلا ينبغي الاستشهاد به بوصفه مثالاً للقاعدة النحوية، ولاسيما الشواذ منه التي تخضع للهجة، علاوة على ما أشير إليه النقطة الأخرى أن أهل اللغة لا يتكلمون بلغة الشعر؛ وكما قال علماء اللغة: إن الشعر حادث يحدث في إطار اللغة (امين، ١٩٧٠: ١١٨).يجدر بالذكر أن النظام الطبيعي السائد على اللغة ينهار في الشعر ويتم نقل عناصر الجملة أحياناً وحذفها أحياناً أخرى. هنا يخطر بالبال سؤال مهم، وهو أننا في مسيرة تعليم لغة للناطقين بغيرها كيف يمكن أن نستشهد بجمل شاذة خرجت عن نظامها الطبيعي بنقل عناصرها أو حذفها ونذكرها بوصفها أمثلة لقواعد اللغة؟ بغض النظر عن الشواهد الشاذة، إن الأبيات الشعرية التي استشهد بها في الكتب النحوية ذات عيوب يشار إليها فيما يلي:أبيات بلا إسناد: يوجد في كتاب سيبويه ٥٠ بيتاً يجهل شاعرها. تعرف هذه الأبيات بـ ٥٠ بيتاً مجهولة الشاعر.أبيات متعددة الإسناد: هناك أبيات لم تنسب إلى شاعر واحد، بل نسبت إلى شاعرين أو ثلاثة مذكورة في كتب مختلفة، وفي النسبة إلى شاعرها الحقيقي خلاف فعلى سبيل المثال، ذكر سيبويه عن المزار الأسدي:فقال السيرافي: "نسب هذا البيت إلى المزار الأسدي، لكني شاهدته في أشعار مالك بن زغبة الباهلي": (ابو المكارم، ١٩٧٣: ٧٢).

لقد علمت أولى المغيرة كررتُ فلم أَنكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مسْمَعا

أبيات متعددة الشكل توجد أبيات رويت بأشكال مختلفة، أي رويت في المصادر المختلفة وفي إعراب بعض الفاظها خلاف كالبيت التالي لامرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الركبتين فَتَوْب لَبِسْتُ وَتَوْبٌ أَجر

فقد روي برفع "كوب ونصبه (ابن يعيش، ١٩٩٩: ٧٨).

أبيات منتحلة بعض الأبيات الشعرية منتحلة، قال الأصمعي: يوجد شخصان في تاريخ الأدب اسمهما مجنون؛ أحدهما مجنون بني عامر، والآخر مجنون بن قرية؛ وهو من صنع عقول الرواة، استشهد النحاة في موضوع:

الموصول بشعر منسوب إلى مجنون:

بكيت على سِرْبِ القطا إِذْ مَرَزَن بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير

أسرب القطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ لعلي إلى من قد هويت أطير

أبيات محرفة المراد من التحريف هو الخلاف الواقع في الشعر بين الشكل الذي جاء في المصادر النحوية والشكل الذي يجب أن يكون عليه، كالبيت التالي لامرئ القيس:

إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا تعالوا إِلَى أَنْ يَأْتِي الصَّيْدُ نَحْطِب

بوصفه شاهداً على جزم الفعل المضارع بـ "أن". وقد جاء هذا المصراع في رواية أخرى على الشكل التالي: إلى أن يَأْتِي الصيد نحطب، أو مثلاً البيت التالي لقيس بن زهير العيسي:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لَبُون بني زياد

بوصفه شاهدا على عدم جزم الفعل المضارع بالم، وقد جاء هذا المصراع في كثير من الروايات على الشكل التالي: ألم يبلغك والأنباء تنمي. (اللبيب، ٢٠٠٠: ١٠٢).وفي الأخير، يمكن القول إن الأبيات الشعرية التي استشهد بها النحاة في كتبهم لا تنهج على منوال واحد عام؛ فقد ركز النحاة على دراسة اللهجات والخلافات النحوية واستشهدوا بكلام شاعر من بني أسد أو بني تميم أحياناً وإلى شعر شاعر قرشي أحياناً أخرى على سبيل المثال، بينما عد ابن مالك "لعل" من الأحرف المشبهة بالفعل في الألفية ابن عقيل، لكنه اعتبرها من حروف الجر في نفس الكتاب استنادا إلى لهجة عقيل، وذكر ابن عقيل بيتين بوصفهما شاهدين له:

فقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً لعل أبي المغوار منك قريب لعل اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا

بشيء أَنَّ أمّكم شريم

وكذلك الشأن بالنسبة إلى "متى : فعلى الرغم من أن ابن مالك عدها من أسماء الشرط وذكرها في باب عوامل الجزم، لكنه ذكرها في باب حروف الجر أيضاً استناداً إلى لهجة هذيل، وذكر ابن عقيل بيتاً بوصفه شاهدا له: (ابن هشام، ٢٠٠١: ١٢٤).

شرين بماء البَحْرِ ثُمَّ تَرْفَعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيج

فليس من الواضح على أي لهجة تأسس النحو من القضايا المهمة في علم اللغة أنه يجب دراسة كل لهجة بشكل مستقل ولكن في النحو العربي، تمت دراسة جميع اللهجات وبالنظر إلى ما سبق، يمكن القول إن الاهتمام بالشواذ والخلافات النحوية في مجال تعليم النحو ليس مفيداً فحسب، بل هو من المشاكل الرئيسة والتحديات الكبيرة في هذا الطريق.

التفاعل مع قضايا اللغة كظاهرة مثالية:

كان النحاة، ولاسيما البصريون يؤكدون على نظم اللغة وطبيعتها المنهجية؛ إذ كانوا يرونها كأداة للمحادثات المنطقية حول الظواهر العالمية، لكنهم لم ينتبهوا إلى أن اللغة ظاهرة طبيعية ولا يخطئ أهل اللغة في استخدامها، بما أن اللغة جزء من فطرتهم ونشأوا معها.وبالطبع، إن هذا لا يعني أن اللغة لا تتغير، ولكن إذا اعتبرناها ظاهرة مثالية تتطور بشكل مستقل عن البشر فقد أخطأنا؛ إذ لا تتكون اللغة مستقلة عن الذين يتحدثون ويفكرون بها، بل هي ضاربة أطنابها في أعماق وجودهم، ثم تتوقف قدرة اللغة على قدرات المتحدثين بها؛ لذلك فإن تطور اللغة هو إحدى مظاهر تطور المجتمعات.ليست اللغة العربية مستثناة من هذا المبدأ، ومن الطبيعي أن تحولها حياة البداوة والنظام القبلي إلى لهجات مختلفة وتلتزم كل قبيلة بلهجتها، فحصر اللغة في نصوص خاصة أو قبائل محددة جور عليها (ابن مالك، ١٩٩٠، ص١٣٦).لكن البصريين وضعوا ثلاثة شروط للثقة بلغة الجنس، والمكان والزمان، فالمراد من الجنس أن يكون القاتل عربيا فحا لا مولدا؛ والمراد من المكان أن يكون القائل من أهالي مركز جزيرة العرب أو نجد أو حجاز أو تهامة لكي لا يكون على اتصال.

المبحث الثاني عناصر العوامل اللغوية والاجتماعية ومدى تأثيرها في العلاقات النحوية

سبق أن أشرنا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية لا تقتصر على كونها أحداثًا لغوية تتجلى في مستوياتها الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشمل البيئة التي تُستعمل فيها، والمتكلم الذي يصدرها، والسامع الذي يتلقاها، وسائر المشاركين في الموقف التواصلي، إضافة إلى طبيعة العلاقة بينهم، والأشياء المحيطة بالحدث اللغوي، والزمان والمكان اللذين يقع فيهما، ومستوى الخطاب ونوعه ومجاله.وقد ذهب الدكتور حلمي خليل إلى أن اللغة ليست مجرد منظومات معجمية أو نحوية أو فونولوجية، ولا تقتصر على التراكيب اللغوية وحدها، بل يمكن النظر إليها بوصفها سلوكًا إنسانيًا يرتبط بالمشاركين في الحدث اللغوي ضمن بيئاتهم، وفي إطار موضوع الاتصال ذاته. فمعاني الكلمات ليست ثابتة أو محددة بصورة مطلقة، وإنما تتغير تبعًا لتغير السياق، ومن ثم لا تُفهم إلا في ضوء السياق الذي ترد فيه.وانطلاقًا من ذلك يمكن القول إن دارس اللغة مطالب بالتفاعل مع المقام؛ لأن الحدث اللغوي لا يقع بمعزل عن بقية عناصر السلوك اللغوي، بل يتداخل مع أنماط السلوك الاجتماعي الإنساني المتعددة والمتشابكة، ويتأثر بها ويؤثر فيها في علاقة تبادلية. فالحدث اللغوي يتحدد داخل سياق اجتماعي يُعرف بالمقام، وهو عنصر جوهري من عناصر العملية اللغوية.ومن هذا المنطلق يمكن تحديد العناصر الرئيسة لسياق الحال، وبيان أثرها في العلاقات النحوية، ومن أبرز هذه العناصر: المتكلم، والمخاطب، ومجال الحديث، إضافة إلى الزمان والمكان.

أولًا: المتكلم

إن ملاحظة المتكلم أثناء أدائه الكلام الفعلي تسهم في فهم الحدث اللغوي فهمًا أدق، بل تساعد على إدراك خصائصه الشخصية؛ إذ إن لكل متحدث معجمه الخاص ومفرداته التي يألفها ويميل إلى استخدامها. كما أن معرفة صفات المتكلم – من حيث جنسه، وعدده، ومكانته الاجتماعية، ونبرة صوته، وهيئته، وخلفيته الثقافية – تعين على تفسير خطابه وفهم دلالاته.وقد أولى سيبويه أهمية كبيرة لتحديد هوية المتكلم، وعدّها عنصرًا أساسًا في تفسير الظواهر اللغوية. وتحدث في كتابه عن فئات متعددة من المتكلمين، لكل فئة خصائصها وأثرها في توجيه القاعدة النحوية، ومن هذه الفئات:

١. **المتكلم الشاعر**منح سيبويه الشاعر منزلة خاصة، فاستشهد بشعره، وتسامح مع بعض ما يرد فيه من مخالفات قياسية، معللًا ذلك بما يُعرف بضرورات الشعر، على ألا تتحول تلك الضرورات إلى قواعد عامة في الكلام العادي. وقد قرر أن ما يجوز في الشعر قد لا يجوز في النثر، نظرًا لما يقتضيه الوزن والقافية من توسع.

٢. **المتكلم المتعلم** يحظى المتعلم باهتمام خاص عند سيبويه؛ إذ كان يوجه إليه الخطاب تعليمًا وإرشادًا، داعيًا إياه إلى الالتزام بسنن العرب في التعبير، والسير وفق طرائقهم في الاستعمال. وقد كثرت في كتابه عبارات الأمر والنهي والتنبيه الموجهة إلى هذا المتكلم، تأكيدًا على ضرورة الاقتداء بالعرب في مواضع الإضمار والإظهار وسائر الأساليب.

٣. **المتكلم المخطئ** وهو العربي الذي يشوب كلامه ضعف أو خطأ، وقد كان سيبويه يشير في بعض المواضع إلى ما يراه ضعيفًا أو قبيحًا من التراكيب، محذرًا من الأخذ بها أو اعتمادها، مما يدل على حرصه على التمييز بين الاستعمال الفصيح وغيره.

٤. **المتكلم الثقة** وهو العربي الفصيح الذي يُوثق بعربيته، ويُعد مرجعًا في تقعيد القواعد واستنباط الأحكام. وكلام هذا المتكلم يجري على القياس السليم، ويعكس معرفة فطرية بقوانين اللغة، وإن لم يكن ملمًا بالمصطلحات النحوية. وقد نسب إليه سيبويه كثيرًا من الظواهر، كالحذف والإضمار والتقديم والتأخير، وغيرها من الأساليب التي تدل على مرونة الاستعمال العربي.ويظهر أثر المتكلم بوضوح في بعض الأبواب النحوية، مثل باب أفعال الظن، حيث يربط سيبويه ترتيب الجملة ونصب المفعولين بنيّة المتكلم وحالته النفسية؛ فإن بدأ كلامه على الشك أعمل الفعل، وإن غلب عليه اليقين أخّر الفعل أو ألغاه. كما أجاز حذف بعض حروف الجر إذا كان المحذوف معلومًا في نية المتكلم، اعتمادًا على قدرة السامع على الفهم.

ثانيًا: المخاطب (السامع)

لا يكتمل الحدث اللغوي إلا بوجود مرسل ومستقبل يتبادلان خطابًا مفهومًا في سياق يساعد على التواصل. والمتلقي يعيش ضمن سياق اجتماعي ونفسي وثقافي يؤثر في فهمه للخطاب.وقد أدرك النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه، أن وظيفة اللغة الأساس هي الإفهام، لذلك حرصوا على تجنب اللبس الذي قد يقع على المخاطب. ويرى سيبويه أن الكلام لا يُعد كلامًا حقيقيًا إلا إذا قصد به المتكلم توجيهه إلى غيره، فالإرادة التواصلية شرط أساس في تحقق الخطاب.كما أن للمخاطب دورًا كبيرًا في تشكيل البنية النحوية؛ إذ إن المتكلم يختار أساليبه بناءً على ما يتوقعه من فهم السامع. وقد حلل سيبويه أمثلة يظهر فيها أن بعض التراكيب تأتي استجابة لسؤال مقدر من المخاطب، مما يكشف الطابع الحواري للغة. كذلك أجاز بعض الأساليب – كالإخبار بالنكرة عن النكرة – إذا كان في الخبر فائدة يحتاجها المخاطب.ويتضح من شواهد سيبويه أن العلاقة بين المتكلم والمخاطب علاقة تفاعلية، وأن الخطاب يحمل طابعًا حواريًا يعكس واقع الاستعمال الحي بين الناس، بما فيه من تصحيح أو عدول أو استدراك.

ثالثًا: مجال الحديث

تختلف الأنماط والأساليب اللغوية باختلاف الموضوعات التي تدور حولها؛ فاللغة الأدبية غير السياسية، والعلمية غير الاجتماعية. ومن ثم فإن تحديد مجال الحديث يسهم في فهم الحدث اللغوي وتفسير مقاصده.ويرتبط مجال الحديث بالدور الذي يؤديه المتكلم، وبطبيعة التجربة التي يعبر عنها، وبالوظيفة التي يريد تحقيقها من خلال كلامه، سواء كانت إخبارًا أو طلبًا أو دعاءً أو غير ذلك. وقد أشار سيبويه إلى أثر نية المتكلم في بعض التراكيب، مثل نصب المصادر في الدعاء، حيث يجوز ذكر ما يوضح المقصود أو حذفه اعتمادًا على علم المخاطب.

الزمان والمكان

يمثل الزمان والمكان عنصرين أساسيين في تفسير الدلالة وتحديد المعنى؛ لأن اللغة تتطور عبر العصور، وتختلف باختلاف البيئات. فلكل زمن سماته، ولكل مكان خصائصه اللهجية والاجتماعية التي تنعكس على الاستعمال اللغوي. ومن ثم ينبغي مراعاة البعدين الزماني والمكاني عند تحليل المواقف الاجتماعية؛ لما لهما من أثر في تشكيل الملامح اللغوية وتنوعها.

الخاتمة

التفاعل بين العوامل اللغوية والاجتماعية يؤدي إلى تطور مستمر في النحو العربي فاللغة ليست شيئًا ثابتًا، بل هي كائن حي يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها؛ وذلك ممكن، إن ننتبه إلى الأمور التالية:

١. اللغة العربية، كلغة حية، تتغير وتتطور مع مرور الوقت، مما يؤثر على قواعدها النحوية. تظهر مصطلحات جديدة، وتتغير دلالات الكلمات، وتتأثر التراكيب اللغوية.

٢.مع انتشار الإسلام، اختلطت العربية بلغات أخرى، مما أدى إلى استعارة بعض الكلمات وبعض التراكيب. كما أن الترجمة من لغات أخرى أثرت على الأسلوب العربي.

٣. اختلاف المدارس النحوية واختلاف وجهات نظر النحاة في تفسير بعض القواعد أدى إلى تباين في تطبيقها.

٤. التغيرات في المجتمع العربي، مثل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تؤثر على اللغة. فالحاجة إلى التعبير عن مفاهيم جديدة، أو إلى مصطلحات تتعلق بمجالات جديدة، تدفع اللغة للتطور.

٥. ظهور وسائل الإعلام المختلفة، مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، أدى إلى انتشار اللغة العربية الفصحى، لكنه أثر أيضًا على أساليب التعبير. كما أن استخدام اللغة في التواصل عبر الإنترنت أثر على تطورها.

٦. مع تطور العلوم والمعارف، ظهرت الحاجة إلى مصطلحات جديدة للتعبير عن هذه المفاهيم، مما أثر على المعجم والمفردات العربية.

المصادر

١. أبن الأنباري، عبد الرحمن،(١٩٥٧ م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث القاهرة.

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان ،(١٩٩٣م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتب . القاهرة.

٣. ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله،(١٩٨٤م)، المساعد على تسهيل الفوائد، دار الفكر دمشق دار المدني جدة.

٤. ابن مالك، محمد، (١٩٩٠م)،شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر. القاهرة.

٥. ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

٦. ابن يعيش، موفق الدين ،(٢٠٠١م) ، شرح المفصل للزمخشري ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٧. أبو المكارم، علي (١٩٧٣م)، أصول التفكير النحوي، القاهرة: دار غريب.

٨. ابن قدامة، الفضل ،،(٢٠٠٦م)، ديوان أبي النجم العجلي ، جمعه وشرحه وحققه د.محمد أديب ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

٩. الانباري ، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد ،(١٩٧١م)، أسرار العربية، محمد بهجة البيطار دمشق، المجمع العلمي العربي.

١٠. الانباري ، أبو البركات ،(١٩٩٩م)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، (ط ٢)، بيروت: دار الفكر.

١١. أمين، أحمد، (١٩٧٠م) ،ضحى الإسلام ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

١٢. أنيس، ابراهيم، (١٩٧٢م)، من أسرار اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٣. باوزير، عائشة علي،(٢٠٠٣م)، صعوبات تعليم النحو في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات رسالة الماجستير، جامعة ملك سعود (السعودية)، كلية التربية.

الجرجاني عبد القاهر، (د.ت) دلائل الاعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٤. حسان، تمام، (١٩٩٨م)، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب.

١٥. حسن ،عباس،(١٩٧١م)، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة: دار المعارف.

١٦. حسين ،عبد القادر ، ١٩٩٩م، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

١٧. خرما، نايف، (١٩٧٨م)، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ،عالم المعرفة.

١٨. خليل، حلمى، (١٩٨٨م)، اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٩. الراجحي، عبده، (١٩٧٩م)، النحو العربي والدرس الحديث، بيروت: دار النهضة العربية.

٢٠. الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن، (١٩٧٨م)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس.

٢١. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق،(١٩٧٩م)، الإيضاح في على النحو ، تحقيق مازن المبارك ، بيروت: دار النفائس.

٢٢. محمد محيي الدين عبد الحميد ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ط٥) ، طهران، استقلال.

٢٣. ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (١٩٨٠م) ، صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي ، دمشق، دار القلم .

٢٤. الأنصاري ، جمال الدين ابن هشام ، (٢٠٠٠م) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الكويت، مطابع السياسة،

٢٥. الياس، منى،(١٩٨٥م)، القياس في النحو، دمشق، سوريا ، دار الفكر.